Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عنه أنواع ـ أجناس وسيطة وأنواع أخيرة، وكان التحديد أو الرسم أداة لتأصيل الشجرة وتفريعاتها.

هكذا كان التحديد أو الرسم وسيلة للجمع، ولكنه كان في الوقت نفسه للفصل وللمنع لإظهاره الخواص والصفات المتباينة، وبهذا استطاع أن يعزل المتداخل والمترادف والمتشارك والمشكك، وأن يرجع إلى كل معنى هويته الخاصة. وسنختار مثالين دالين على ما نحن فيه؛ يقول: «تقرّر في النظريات من الوصاة بأنه متى قصدنا إلى تصور المعنى المدلول عليه بالاسم المشترك أو المشكك فينبغي أن نقسم الإسمَ إلى جميع المعاني التي يدل عليها ونلخص (نخلص) المعنى المقصود منها ونطلب تصوره بما يخصه وإلا غلطنا فأخذنا المعاني الكثيرة على أنها معنى واحد»[15]، وهذا هو المثال الأول، وأما المثال الثاني فعند حديثه عن الالتفات يقول: «واسم الالتفات هو اسم مشترك بين هذا المعنى الواقع في هذا النوع والمعنى الآخر الذي هو النوع الأول من جنس التتمة، وهو المسمى اعْتِرَاضاً (...) ولذلك غلط من عدها نوعاً واحداً غير متباين ونحن قَلَمَّا ألفيناها هنا معنيين متابينين معقولين واسمين ـ والأسماء في أصل الوضع هي على التباين وذلك بالذات، والاشتراك فيها بالعرض ـ فصلنا وأنزلنا كل واحد منهما نوعاً في الجنس الذي يرتقي إليه ويقتضي الدخول تحته، وخصصناه بأنسب الاسمين إليه فخصصنا هذا النوع باسم الالتفات وخصصنا النوع الآخر باسم الاعتراض»[16].

يتبين مما سبق أن السجلماسي يأخذ بمبدأ أرسطو القائل بالتباين في الأسماء، إذا كانت هناك أعراض لفظية مثل الاشتراك وما أشبهه فإنه يجب أن تخلص بالتفصيل والتقسيم الناتجين عن التحديد. وكما يكون التباين على مستوى الأجناس العليا فإنه يقع على مستوى الأجناس الوسيطة أيضاً، فكل من «الالتفات» و«التتمة» ينتميان لى الجنس العالي التاسع «الانثناء». ومع ذلك، فإن السجلماسي جعلهما متباينين، لأن «الإلتفات» نوع ينتمي إلى جنس متوسط من النوع الأول من الجنس التاسع، ولأن «التتمة» نوع ينضم إلى جنس متوسط من النوع الثاني من الجنس التاسع.

لا عجب في هذا الموقف لأن السجلماسي التجأ إلى «المقولات» المسلمة

(15) المنزع، ص 210. وكان يتحدث عن التضمين الذي قال عنه إن له ثلاثة معان: افتقار البيت إلى غيره مما قبله أو بعده، قصدك البيت أو القسيم منه، والمعنى الثالث هو المقصود في هذا الموضع.

(16) المنزع، ص 442.